OECD-League of Arab States Conference:
Fostering Regional Integration on Investment

9-10 December 2014, Arab League Headquarters, Cairo

MENA-OECD Working Group on Investment Policies and Promotion:
Supporting Investment Policy Reforms in the MENA Region

11 December 2014, Four Seasons Hotel,
Cairo

This document includes:

- Amended Arab League Investment Agreement (Arabic)
- Amended Arab League Investment Agreement (English)
- Key Improvements and Ratification Process of the amended Arab League Investment Agreement: "Comparative table between the provisions of the 1980 Arab League Investment Agreement and of the 2013 Amendment"

الأمانة العامة

الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية (المعدلة)

الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية
في الدول العربية (المعدلة)

ديباجـــة

إن حكومات الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية. تحقيقاً لأهداف ميثاق الجامعة ومعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية ومجمل المبادئ والغايات التي تتضمنها اتفاقيات العمل الاقتصادي العربي والقرارات الصادرة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية. وانطلاقاً من هدف تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية العربية الشاملة والتكامل الاقتصادي العربي. وإيماناً بان علاقات الاستثمار بين الدول العربية تشغل في العمل الاقتصادي والاجتماعي العربي المشترك مجالاً أساسيا يمكن من خلال تنظيمه، تعبئة عوامل الإنتاج لدعم التنمية المشتركة فيها على أساس المنافع المتبادلة والمصالح العربية. واقتناعاً منها بان توفير مناخ ملائم للاستثمار لتحريك الموارد الاقتصادية العربية في ميدان الاستثمار العربي المشترك يتطلب تسهيل الإجراءات المتعلقة بالاستثمار في الدول العربية، وتسهيل انتقال رؤوس الأموال العربية وتوظيفها وحمايتها داخل الدول العربية وتسهيل انتقال المستثمرين العرب بين الدول العربية بما يخدم التنمية المستدامة فيها وبما يرفع مستوى معيشة مواطنيها ويدعم مستثمريها. وإذ تعتبر أن الأحكام الواردة في هذه الاتفاقية إنما تشكل حداً أدنى في معاملة رؤوس الأموال والاستثمارات العربية يجب أن تكفله التشريعات الوطنية المتعلقة بالاستثمار في الدول العربية. قد أقرت هذه الاتفاقية وملحقها الذي يعتبر جزءاً لا يتجزأ منها معلنة استعدادها التام لوضعها موضع التنفيذ نصاً وروحاً مؤكدة رغبتها في بذل قصارى جهودها لتحقيق أهدافها وغاياتها.

قد اتفقت على ما يلي:

فصل تمهيدي

تعاريف

المادة الأولي

يقصد لأغراض هذه الاتفاقية بالكلمات والعبارات الواردة أدناه المعاني المبينة إزاءهـــا إلا إذا دل سياق النص على غير ذلك :

1. الاتفاقية : هي الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية المعقودة بين دول الجامعة العربية الأطراف فيها (المعدلة).
2. الجامعة : هي جامعة الدول العربية .
3. الدولة العربية : هي الدولة العضو بجامعة الدول العربية .
4. الدولة الطرف: هي الدولة العربية التي تكون الاتفاقية نافذة بالنسبة إليها.
5. الدولة المضيفة : هي الدولة الطرف التي تكون الاســتثمارات العربيــة داخــل حــدودها الجغرافية.
6. رأس المال العربي : هو المال الذي يملكه المستثمر العربي ويشمل كل ما يمكــن تقويمــه بالنقد من حقوق مادية ومعنوية.
7. استثمار رأس المال العربي: هو استخدام رأس المال العربي في أحد المجالات الاقتــصادية أو الاجتماعية في إقليم دولة طرف غير دولة جنسية المستثمر العربي أو تحويله إليها بهدف تحقيق عوائد وفقاً لأحكام هذه الاتفاقية .
8. المستثمر العربي: هو الشخص الطبيعي أو الاعتباري الذي يملك رأس مال عربي ويقــوم باستثماره في إقليم دولة طرف لا يتمتع بجنسيتها على ألا تقل نــسبة مــساهمة المــستثمر العربي في رأس مال الشخص الاعتباري عن 51% بصورة مباشرة .
9. المجلس: هو المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية.
10. الجهة المركزية: هي الجهة المعنية بتنفيذ أحكام هذه الاتفاقية داخل الدولة الطرف.
11. المحكمة: هي محكمة الاستثمار العربية.
12. العوائد : مخرجات الاستثمار وجميع المبالغ المالية التي يــدرها الاســتثمار وعوائــدها، وتشمل على سبيل المثال لا الحصر، الأرباح والفوائد والمكاســب الرأســمالية والإتــاوات والرسوم والتعويضات .

13. الإقليم : إقليم الدولة المضيفة للاستثمار والبحر الإقليمي والمنطقة الاقتصادية الخالصة والجرف القاري الذي تمارس عليه الدولة الحقوق السيادية طبقاً للقانون الدولي المعمول به في هذا الشأن.

الفصل الأول
أحكام عامة

المادة الثانية

تسمح الدول الأطراف في هذه الاتفاقية – وفي إطار أحكامها – بانتقال رؤوس الأموال العربية فيما بينها بحرية وتشجع وتسهل استثمارها مع مراعاة التشريعات والأنظمة المتعلقة بالنشاطات المقننة وحماية البيئة ، وتتعهد بأن تحمي المستثمر والاستثمارات وعوائدها وتتمتع رؤوس الأموال العربية في الدولة الطرف بمعاملة عادلة ومنصفة في جميع الأوقات، وأن لا تفرض أية متطلبات أداء أو قبول قد تكون ضارة بالاستثمار أو ذات أثر سلبي عليه أو التمتع به.

المادة الثالثة

1. تشكل أحكام هذه الاتفاقية حداً أدنى لمعاملة كل استثمار يخضع لها.
2. وفي حدود هذا الحد الأدنى تكون الأولوية في التطبيق لأحكام الاتفاقية عند تعارضها مع قوانين وأنظمة الدول الأطراف.

المادة الرابعة

يستهدى في استخلاص الأحكام المتعلقة بهذه الاتفاقية وفي تفسيرها بالمبادئ التي تقوم عليها والأهداف التي استلهمتها ثم بالقواعد والمبادئ المشتركة في تشريعات الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية ثم بالأعراف التجارية الدولية.

الفصل الثاني
معاملة الاستثمار والمستثمر العربي

المادة الخامسة

1. يتمتع المستثمر العربي بحرية الاستثمار في إقليم أية دولة طرف في المجالات المتاحة وفقاً للأنظمة والقوانين في الدولة الطرف وذلك في حدود نسب المشاركة في الملكية المقررة في قانون الدولة الطرف كما يتمتع المستثمر بالتسهيلات والامتيازات والضمانات وفقاً لأحكام هذه الاتفاقية.
2. يعامل رأس المال العربي المستثمر في الدولة المضيفة معاملة لا تقل تفضيلاً عن رأس المال المملوك لمواطني تلك الدولة أو دولة ثالثة أيهما كان أفضل بلا تمييز.
3. للمستثمر العربي حق الاختيار في أن يعامل أية معاملة أخرى تقررها أحكام عامة في الدولة المضيفة بموجب قانون أو اتفاقية دولية أو اتفاقات استثمارية أخرى ولا يشمل ذلك ما قد تمنحه الدولة الطرف من معاملة متميزة لاستثمار محدد نظراً لأهميته الخاصة لتلك الدولة.
4. لا تسري أحكام هذه المادة على ما يلي:

أ. المزايا التي يمنحها أي من الأطراف المتعاقدة لمستثمري دولة ثالثة بمقتضى عضويتها في منطقة تجارة حرة أو إتحاد جمركي أو سوق مشتركة.

ب. المعاملة الضريبية أو الزكوية.

ج. تملك الأراضي والعقارات.

المادة السادسة

1. يتمتع المستثمر العربي بحرية تحويل رأس المال المستثمر وعوائده في إقليم أية دولة طرف بدون تأخير ، ثم إعادة تحويله إلى أي دولة بدون تأخير بعد الوفاء بالالتزامات القانونية التي ترتبت على المشروع الاستثماري المستحقة في الدولة المضيفة بدون أن يخضع في ذلك إلى أية قيود تمييزية مصرفية أو إدارية أو قانونية وبدون أن تترتب أية ضرائب ورسوم على عملية التحويل[1] ، ولا يسري ذلك على مقابل الخدمات المصرفية.

---

[1] تتحفظ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية على إضافة العبارة التالية (وبدون أن تترتب أية ضرائب ورسوم على عملية التحويل) التي وردت في الفقرة 1 من المادة (6).

2. تتم التحويلات بحرية وبدون أي تأخير بالعملة الأصلية للاستثمار أو بإحدى العملات القابلة للتحويل والمعرفة من قبل صندوق النقد الدولي ويتم التحويل بسعر الصرف السائد في تاريخ التحويل في الدولة المضيفة.

المادة السابعة

1. يجوز للمستثمر العربي أن يتصرف في استثماره بجميع أوجه التصرف الذي تسمح به طبيعته وبما لا يتعارض مع القوانين والأنظمة السارية في الدولة المضيفة.
2. تستمر معاملة الاستثمار حسب أحكام هذه الاتفاقية ما دامت تتوفر له الشروط المحددة فيها.

المادة الثامنة

1. لا يخضع رأس المال العربي المستثمر بموجب أحكام هذه الاتفاقية لأية تدابير خاصة أو عامة دائمة أو مؤقتة مهما كانت صيغتها القانونية تلحق أيا من أصوله أو احتياطياته أو عوائده كلياً أو جزئياً وتؤدي إلى المصادرة أو الاستيلاء الجبري أو نزع الملكية أو التأميم أو التصفية أو الحل أو انتزاع أو تبديد أسرار الملكية الفكرية أو الحقوق العينية الأخرى أو منع سداد الديون أو تأجيلها جبراً أو أية تدابير أخرى تؤدي إلى الحجز أو التجميد أو الحراسة أو غير ذلك من صور المساس بحق الملكية في ذاته أو إلى الإخلال بما يترتب عليه للمالك من سلطات جوهرية تتمثل في سيطرته على الاستثمار وحيازته وحقوق إدارته وحصوله على عوائده أو استيفاء حقوقه والوفاء بالتزاماته.

2. على أنه يجوز:

أ. نزع الملكية لتحقيق نفع عام بمقتضى ما تملكه الدولة المضيفة أو مؤسساتها من سلطة القيام بوظائفها في تنفيذ المشاريع العامة شريطة أن يتم ذلك على أساس غير تمييزي ووفقاً لأحكام قانونية عامة تنظم نزع الملكية و مقابل تعويض عادل ومساوي للقيمة السوقية للاستثمار قبل اتخاذ قرار نزع الملكية أو يكون معروفاً للجمهور أيهما كان أسبق. وإذا لم يكن من الممكن التأكد من القيمة السوقية، يتم تحديد التعويض طبقاً للأصول المتعارف عليها عموماً بالنسبة للتقييم وعلى أساس مبادئ منصفة تأخذ في الاعتبار- ضمن أمور أخرى- رأس المال المستثمر، والإهلاك، وقيمة الإحلال

والعناصر الأخرى ذات الصلة ، يتعين تحديد مبلغ التعويض المشار إليه في الفقـــرة 2 من هذه المادة – وجعله قابلاً للأداء ودفعه بدون تأخير في مدة أقصاها سنة من تاريخ اكتساب قرار نزع الملكية صفته القطعية. وفي حالة التأخير في الأداء تحتسب فائدة على التعويض على أساس سعر السوق التجاري ، ابتداء من نهاية المدة المحددة ولغاية تاريخ الأداء، على أن لا تتجاوز هذه المدة ثلاثة أشهر أخرى.يحق للمستثمر العربي الذي تتأثر استثماراته بنزع الملكية ، فرصة الطعن في إجراءات نزع الملكية أو/و مقدار التعويض بالطرق القانونية.

ب. إتخاذ الإجراءات التحفظية المؤقتة الصادرة بموجب أمر من جهـــة قـــضائية مختـــصة وإجراءات تنفيذ الأحكام الصادرة من جهة قضائية مختصة.

المادة التاسعة

1. يستحق المستثمر العربي تعويضاً عادلاً عما يصيبه من ضرر يتناسب مع هذا الضرر نتيجة قيام الدولة المضيفة أو إحدى سلطاتها العامة أو المحلية أو مؤسساتها بما يلي:
   أ. الإخلال بأي من الالتزامات والتعهدات الدولية المفروضة على عاتق الدولـــة المـــضيفة والناشئة عن هذه الاتفاقية لمصلحة المستثمر العربي أو عدم القيام بما يلزم لتنفيذها سواء كان ذلك ناشئاً عن عمد أو إهمال.
   ب. الامتناع عن تنفيذ حكم قضائي أو تحكيمي واجب التنفيذ ذي صلة مباشرة بالاستثمار.
   ج. التسبب بأي وجه أخر بالفعل أو بالامتناع في أحداث ضرر للمستثمر العربـــي بمخالفـــة الأحكام القانونية النافذة في الدولة المضيفة.
2. في حالة تعرض استثمارات المستثمر العربي لخسائر في إقليم الدولة المضيفة نتيجة حـــرب أو حالة طوارئ وطنية تمنح الدولة المضيفة معاملة لا تقل أفضلية عن تلك التـــي تمنحهـــا لمستثمريها أو طرف ثالث أيهما أفضل.
3. تكون قيمة التعويض عادلة لما لحق بالمستثمر من ضرر وتبعاً لنـــوع الـــضرر ومقـــداره، ويكون بعملة قابلة للتحويل حسب الفقرة (2) من أحكام المادة (6).

المادة العاشرة

1. يكون التعويض نقدياً إذا تعذر إعادة الاستثمار إلى حاله قبل وقوع الضرر.
2. يشترط في تقدير التعويض النقدي أن يجري خلال ستة أشهر من يوم وقوع الضرر وان يدفع خلال سنة من تاريخ الاتفاق على مقدار التعويض أو اكتساب التقدير صفته القطعية وإلا استحق المستثمر فوائد تأخيرية على المبلغ غير المدفوع اعتباراً من اليوم التالي لانقضاء هذه المدة وفقاً لأسعار الفائدة المصرفية السائدة في الدولة المضيفة وفقا للفقرة(2) من أحكام المادة (6) من هذه الاتفاقية.

المادة الحادية عشرة

بما لا يتعارض مع أنظمة وقوانين الدولة المضيفة ، يتمتع المستثمر العربي مع أفراد أسرته بحق الدخول والإقامة والانتقال والمغادرة بحرية وبلا عائق في إقليم الدولة المضيفة ، ولا تفرض قيود على هذا الحق إلا بأمر قضائي. ويتمتع العاملون في الاستثمار وأسرهم بتسهيلات الدخول و الإقامة والمغادرة.

المادة الثانية عشرة

تسهل الدولة المضيفة للمستثمر العربي الحصول على ما تحتاجه استثماراته من أيد عاملة عربية ومن خبرات عربية وأجنبية وفقاً لقوانينها السارية في هذا الشأن ، على أن تكون الأولوية في توظيف العمالة والخبرات لمواطني الدولة المضيفة في حال توفر المؤهلات المطلوبة ، وأن تبذل الدولة المضيفة قصارى جهدها بألا تشكل تشريعاتها عائقًا لتطوير وتحديث الاستثمارات فيها.

المادة الثالثة عشرة

1. يلتزم المستثمر العربي في مختلف أوجه نشاطه أقصى قدر ممكن من التنسيق مع الدولة المضيفة ومع مؤسساتها وأجهزتها المختلفة وعليه احترام قوانينها ونظمها.
2. يتحمل المستثمر العربي مسؤولية إخلاله بالالتزامات الواردة في الفقرة السابقة وفقاً للقانون النافذ في الدولة المضيفة أو التي يقع فيها الإخلال بالالتزام.

الفصل الثالث
في المعاملة التفضيلية

المادة الرابعة عشرة

للدولة المضيفة تقرير أية مزايا إضافية للاستثمار العربي تجاوز الحد الأدنى المنصوص عليه في هذه الاتفاقية.

الفصل الرابع
في متابعة تنفيذ الاتفاقية

المادة الخامسة عشرة

يتولى المجلس الإشراف على تنفيذ أحكام هذه الاتفاقية وله في سبيل ذلك:

1. إصدار وتعديل وإلغاء القواعد والإجراءات اللازمة لمتابعة تنفيذ أحكام الاتفاقية .
2. التعاون مع الدول الأطراف في ملاءمة القواعد والأحكام والإجراءات المتعلقة بالاستثمار في الدول الأطراف بما يساعد على تنفيذ أحكام الاتفاقية وتحقيق أغراضها.
3. جمع وتنسيق التقارير والمعلومات والبيانات والتشريعات والقواعد والإحصاءات المتعلقة بالاستثمار ومجالاته والقطاعات المفتوحة للاستثمار وشروطها في الدول الأطراف بعد الحصول عليها من الجهات المختصة ووضعها تحت تصرف أصحاب رؤوس الأموال العرب بغية تشجيعهم ومساعدتهم على الاستثمار في المشاريع العربية.
4. المساعدة على إنشاء النظم والمؤسسات التي تسهل أو تشجع على تحقيق أغراض الاتفاقية أو تكملها بما في ذلك الأجهزة الاستشارية والتنفيذية وأجهزة ونظم تجميع الموارد المالية والبشرية وتوجيهها نحو الاستثمار داخل الدول العربية توجيها متوازياً.

المادة السادسة عشرة

1. للمجلس أن يوافق على وقف العمل بأي من أحكام الاتفاقية في أية دولة طرف بناء على طلبها وله أن يقيد ذلك بحدود زمانية أو مكانية أو موضوعية وعلى الجهات المسئولة في الدولة أن تسترشد بملاحظات وتوصيات المجلس لضمان العودة إلى التقيد بأحكام الاتفاقية.
2. لا يشمل الحكم الوارد في الفقرة 1 من هذه المادة المزايا والضمانات التي سبق منحها لأي مستثمر عربي في نطاق هذه الاتفاقية.

المادة السابعة عشرة

للمجلس أن يشكل لجاناً من بين أعضائه أو من يمثلهم وأن يخولها ما يراه من اختصاصاته كما يجوز للمجلس أن يشكل:

1. لجاناً فنية تمثل مصالح المستثمرين والدول المضيفة للاستثمار وباقي عناصر الاستثمار وذلك لدراسة ما يرى إسناده إليها من مسائل.
2. لجنة فنية لتفسير أحكام هذه الاتفاقية.

الفصل الخامس
في ضمان الاستثمار

المادة الثامنة عشرة

للمستثمر العربي أن يؤمن على استثماره لدى المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات أو أي جهة تأمين يراها مناسبة.

المادة التاسعة عشرة

للأمانة العامة لجامعة الدول العربية أن تتفق مع المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات فيما يقع ضمن اختصاصها على القيام بأية مهمة من المهام التي تنص عليها الفقرتان(3) و(4) من المادة (15).

المادة العشرون

إذا ما دفعت أية دولة طرف أو جهة عربية مبلغاً عن أضرار تعرض لها المستثمر العربي نتيجة ضمان كانت قد قدمته له منفردة أو بالاشتراك مع المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات أو مع جهة أخرى أو نتيجة أية تدابير تأمينية ، يحل الدافع محل المستثمر تجاه الدولة المضيفة في حدود ما دفعه على أن لا يتعدى في ذلك الحقوق المقررة قانوناً للمستثمر تجاه تلك الدولة وتظل حقوق المستثمر تجاه الدولة المذكورة قائمة فيما يتجاوز المبالغ التي دفعت له.

الفصل السادس
تسوية المنازعات

المادة الحادية والعشرون

للمستثمر العربي أن يلجأ إلى القضاء في الدولة المضيفة طبقاً لقواعد الاختصاص فيها وذلك في الأمور التي تدخل في اختصاص المحكمة على انه إذا رفع المستثمر العربي الدعوى أمام إحدى الجهتين امتنع عليه رفعها أمام الجهة الأخرى.

المادة الثانية والعشرون

إذا لم يتفق أطراف النزاع على خلاف ذلك، تتم تسوية المنازعات الناشئة بين أطراف الاستثمار المتعلقة بتطبيق هذه الاتفاقية عن طريق المحكمة وفقاً لنظامها الأساسي الذي يبين تشكيلها واختصاصاتها ونظام عملها.

المادة الثالثة والعشرون

إذا تعذر حسم النزاع بالوسائل التي تم الاتفاق عليها بين أطراف الاستثمار يتم اللجوء إلى محكمة الاستثمار العربية.

المادة الرابعة والعشرون

إذا لم يوجد اتفاق مغاير بين أطراف النزاع تكون الوساطة والتوفيق والتحكيم وفقاً للقواعد والإجراءات الواردة في ملحق الاتفاقية ، والذي يعد جزءاً لا يتجزأ من هذه الاتفاقية.

المادة الخامسة والعشرون

إذا نصت اتفاقية عربية دولية تنشئ استثماراً عربياً أو أي اتفاق يتعلق بالاستثمار ضمن نطاق جامعة الدول العربية أو فيما بين أعضائها على إحالة مسألة أو نزاع ما إلى تحكيم دولي أو قضاء دولي جاز باتفاق أطرافه اعتباره داخلاً ضمن ولاية المحكمة.

الفصل السابع
أحكام ختامية

المادة السادسة والعشرون

1. تكلف كل دولة من الدول الأطراف خلال مدة لا تزيد عن سنة من تاريخ دخول الاتفاقية حيز النفاذ جهة مركزية واحدة فيها بمسؤولية تسهيل تنفيذ أحكام الاتفاقية داخل إقليمها في مراحل الاستثمار المختلفة وتبلغ الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بذلك.
2. للجهة المركزية أن تتخاطب مباشرة مع المستثمرين والجهات الأخرى بشان كل ما يدخل ضمن دائرة اختصاصها.

المادة السابعة والعشرون

1. في أية حالة تتطلب تحويل عملة تنفيذا لأحكام الاتفاقية يتم التحويل بعملة الاستثمار أو بأية عملة أخرى حرة قابلة للتحويل ، بموجب سعر الصرف السائد في الدولة التي يجري بها التحويل وذلك وفقاً لأحكام (المادة 6).
2. يتم التحويل خلال المدة اللازمة عادة لاستكمال الإجراءات المصرفية بلا تأخير فإذا تأخر تحويل المال أكثر من ثلاثة أشهر من تاريخ تقديم طلب مستوف الشروط القانونية، يستحق للمستثمر على الدولة المضيفة فوائد عن المال غير المحول اعتباراً من تاريخ انتهاء تلك المهلة بأسعار الفائدة المصرفية السائدة في الدولة المضيفة .

المادة الثامنة والعشرون

تكون الوثائق والمستندات والشهادات التي تصدرها السلطات المختصة في أي من الدول الأطراف أو يصدرها المجلس- في حدود اختصاصاته – أحد الأدلة لاستعمال الحقوق واثبات الالتزامات التي ترتبها الاتفاقية وتثبت بها الحالة المدنية والقانونية ومؤهلات العاملين في المشروع دون الخضوع إلى إجراءات تصديق المحررات الأجنبية في الدول الأطراف.

المادة التاسعة والعشرون

1. تصدق الدول الأطراف في الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية على هذه الاتفاقية المعدلة طبقا لأنظمتها الداخلية وتودع وثائق التصديق لدى الأمانة العامة للجامعة.
2. يجوز للدول العربية التي لم تنضم إلى الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية أن تنضم إلى هذه الاتفاقية المعدلة، وذلك بإيداع وثيقة انضمامها لدى الأمانة العامة للجامعة.
3. تتولى الأمانة العامة للجامعة إبلاغ الدول الأعضاء بإيداع وثائق التصديق عليها.

المادة الثلاثون

تدخل هذه الاتفاقية المعدلة حيز النفاذ بعد ثلاثة أشهر من إيداع وثائق التصديق عليها من قبل خمس دول أطراف في الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية، وتسري في شأن الدولة العربية المصدقة أو المنضمة إلى الاتفاقية المعدلة بعد شهر من تاريخ إيداع وثيقة تصديقها أو انضمامها لدى الأمانة العامة للجامعة.

المادة الحادية والثلاثون

لا يجوز لأية دولة طرف في الاتفاقية المعدلة أن تنسحب منها إلا بعد مرور خمس سنوات على نفاذها بالنسبة إليها ، ويكون الانسحاب بإشعار كتابي يوجه إلى الأمين العام للجامعة، ولا يصبح سارياً إلا بعد سنة واحدة من تاريخ تبليغه بهذا الإشعار.

المادة الثانية والثلاثون

إذا انسحبت أي دولة طرف في الاتفاقية المعدلة أو أوقف العمل بحكم من أحكام الاتفاقية بموجب المادة (16) فإن ذلك لا يؤثر على الحقوق والالتزامات الناجمة عن الاستثمار والمكتسبة بموجب نصوص الاتفاقية.

المادة الثالثة والثلاثون

يكون تعديل هذه الاتفاقية بموافقة ثلثي الدول الأطراف ويصبح التعديل نافذاً في حق الدول المصدقة بعد ثلاثة أشهر من إيداع وثائق التصديق على التعديل من قبل خمس دول على الأقل.

ملحـــق
الوساطة والتوفيق والتحكيم

المادة الأولى
الوساطة

1- في حالة اتفاق الطرفين على تسوية النزاع عن طريق الوساطة يتم اختيار الوسيط من قبـــل طرفي النزاع ويخطران به الأمانة العامة لجامعة الدول العربية التي تتولى متابعة إجراءات الوساطة.

2- يتضمن اتفاق الطرفين وصف النزاع ومطالبات الأطراف واسم الوسيط والأتعـــاب التـــي قُـــررت له، وتقوم الأمانة العامة بتبليغ الوسيط نسخة من هذا الاتفاق.

3- تقتصر مهمة الوسيط على تقريب وجهات النظر ، ويصدر تقريره خلال شهر من تـــاريخ إبلاغه بمهمته عن طريق الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

4- تنطبق باقي الإجراءات الخاصة بالتوفيق على ذات إجراءات الوساطة.

المادة الثانية
التوفيق

1- في حالة اتفاق المتنازعين على التوفيق يجب أن يتضمن الاتفاق وصفا للنـــزاع ولمطالبـــات الأطراف فيه، واسم الموفق الذي اختير والأتعاب التي قُررت له، ويجـــوز للمتنـــازعين أن يطلبا من الأمين العام لجامعة الدول العربية اختيار من يتولى التوفيق بينهما، وتقوم الأمانـــة العامة للجامعة بتبليغ الموفق نسخة من اتفاق التوفيق ويطلب إليه مباشرة مهمته.

2- تقتصر مهمة الموفق على التقريب بين وجهات النظر المختلفة ويكون له حق إبداء المقترحات الكفيلة بحل يرتضيه الأطراف، وعلى الأطراف تزويده بالبيانات والوثائق التي تساعده على النهوض بمهمته، وعلى الموفق أن يقدم خلال ثلاثة اشهر من تبليغه بمهمة التوفيق تقريـــرا إلى الأمين العامة لجامعة الدول العربية يتضمن تلخيصا لأوجه الخلاف ومقترحاتـــه بـــشأن تسويتها وما يكون الأطراف قد قبلوه من حلول ويجب تبليغ الأطراف بهذا التقريـــر خـــلال أسبوعين من تقديمه ولكل منهم إبداء الرأي فيه خلال أسبوعين من تاريخ التبليغ .

3- لا يكون لتقرير الموفق أية حجية أمام القضاء فيما لو عرض عليه النزاع.

المادة الثالثة

التحكيم

1- إذا لم يتفق الطرفان على اللجوء إلى التوفيق، أو لم يتمكن الموفق من إصدار تقريره في المدة المحددة، أو لم يتفق الأطراف على قبول الحلول المقترحة فيه، جاز للطرفين الاتفاق على اللجوء إلى التحكيم.

2- تبدأ إجراءات التحكيم عن طريق إخطار يتقدم به الطرف الراغب في التحكيم إلى الطرف الآخر في المنازعة ويوضح في هذا الإخطار طبيعة المنازعة والقرار المطلوب صدوره فيها واسم المحكم المعين من قبله ويجب على الطرف الآخر خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديم ذلك الإخطار أن يخطر طالب التحكيم باسم المحكم الذي عينه ويختار المحكمان خلال ثلاثين يوما من تاريخ تعيين آخرهما حكما مرجحا يكون رئيسا لهيئة التحكيم ويكون له صوت مرجح عند تساوى الآراء.

3- إذا لم يعين الطرف الآخر محكما أو لم يتفق المحكمان على تعيين الحكم المرجح خلال الآجال المقررة لذلك تتكون هيئة التحكيم من محكم واحد أو من عدد فردي من المحكمين بينهم حكم مرجح ، ويكون لكل طرف أن يطلب تعيينهم من جانب الأمين العام لجامعة الدول العربية.

4- لا يجوز لأي طرف في المنازعة تغيير المحكم الذي عينه بعد البدء في نظر الدعوى إلا أنه في حالة استقالة أي محكم أو وفاته أو عجزه عن العمل يعين محكم بدله بعين الطريقة التي عين بها المحكم الأصلي ويكون للخلف جميع سلطات المحكم الأصلي ويقوم بجميع واجباته.

5- تنعقد هيئة التحكيم لأول مرة في الزمان والمكان اللذين يحددهما الحكم المرجح ، ثم تقرر الهيئة بعد ذلك مكان انعقادها ومواعيدها.

6- تفصل هيئة التحكيم في كل المسائل المتعلقة باختصاصها وتحدد الإجراءات الخاصة بها.

7- تسمح هيئة التحكيم لجميع الأطراف بفرصه عادلة لتقديم مذكراتهم والإدلاء بأقوالهم وتصدر قراراتها بأغلبية الأصوات متضمنة أسباب كل قرار ويجب أن يكون القرار موقعا من أغلبية أعضاء الهيئة على الأقل، وتسلم صورة موقعة منه لكل طرف.

8- يكون قرار هيئة التحكيم الصادر وفقا لأحكام هذه المادة نهائيا وملزما يتوجب على الطرفين الامتثال له وتنفيذه بمجرد صدوره ما لم تحدد الهيئة مهلة لتنفيذه أو لتنفيذ جزء منه، ولا يجوز الطعن في قرار التحكيم.

9- يجب أن يصدر قرار هيئة التحكيم خلال مدة لا تتجاوز ستة اشهر من تاريخ أول انعقاد للهيئة وللأمين العام لجامعة الدول العربية بناء على طلب مسبب من الهيئة أن يمد تلك المدة إذا رأي ضرورة لذلك لمرة واحدة وبما لا يتجاوز ستة أشهر أخرى.

10- يحدد الأمين العام لجامعة الدول العربية أتعاب المحكمين ومكافآت غيرهم من الأشخاص الذين يكلفون بالأعمال والإجراءات المتعلقة بالتحكيم ويتحمل كل من الطرفين ما أنفقه من مصروفات التحكيم بينما تفصل هيئة التحكيم تحديد الطرف الذي يتحمل مصروفات التحكيم ذاته أو نسبة توزيعها بين الطرفين وإجراءات وطريقة دفعها.

11- يتم تنفيذ حكم التحكيم وفقا لنص المادة (37) من اتفاقية الرياض للتعاون القضائي بالنسبة للدول الأطراف فيها.

12- إذا مضت مدة ثلاثة أشهر من صدور حكم هيئة التحكيم دون تنفيذه يرفع الأمر إلى محكمة الاستثمار العربية للحكم بما تراه مناسبا لتنفيذه.

المادة الرابعة

أحكام عامة

1- يتم اللجوء إلى هذا الملحق بناء على:

أ- إدراج شرط في العقود المبرمة بين أطراف الاستثمار مع إمكانية اختيار النموذج التالي: " جميع المنازعات الناشئة عن هذا العقد أو عن تطبيقه أو بمناسبته تتم تسويتها وفقا لملحق الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية (المعدلة) الخاص بالوساطة والتوفيق والتحكيم ".

ب-اتفاق لاحق على نشوء النزاع .

2- ما لم يرد بشأنه نص في هذا الملحق تطبق بشأنه قواعد التوفيق والتحكيم للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (الأونسيترال).

3- تتولى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (قطاع الشؤون القانونية) متابعة إجراءات تنفيذ أحكام هذا الملحق تحت إشراف المجلس الاقتصادي والاجتماعي وتُعد جامعة الدول العربية سلطة التعيين المشار إليها في قواعد (الأونسيترال).

DRAFT UNIFIED AGREEMENT FOR THE INVESTMENT OF ARAB CAPITAL IN THE ARAB STATES (AMENDED)

Preamble:

The Governments of the States Members of the League of Arab States,

In accordance with the aims of the Pact of the League of Arab States, the Joint Defence and Economic Cooperation Treaty between the States of the Arab League, the principles and objectives set forth in the Agreement on Arab Economic Action and the decisions issued by the Economic Council of the League of Arab States,

Proceeding from the aim of promoting comprehensive Arab economic and social development and Arab economic integration,

Believing that investment dealings between Arab States are an essential part of joint Arab economic and social action, the regulation of which will mobilize production and thus enhance joint development on the basis of reciprocal benefits and Arab interests,

Sharing a conviction that providing a suitable investment climate to stimulate Arab economic resources in the field of joint Arab investment requires simplifying the procedures related to investment in the Arab countries, facilitating the transfer of Arab capital, its use and its protection inside the Arab countries and facilitating the movement of Arab investors between the Arab countries with the objective of contributing to sustainable development, improving the living standards of their citizens and supporting their investors,

Bearing in mind that the provisions of this Agreement constitute a minimum standard to be applied in the treatment of Arab capital and investments that must be adopted by national investment laws in the Arab countries, Have approved this Agreement and its annex, which forms an integral part thereof, declaring their full willingness to implement the same and the spirit thereof and affirming their desire to exert their utmost efforts to achieve its objectives and purposes, and

Have agreed upon the following:

Translation, Distribution & Publishing
Tel: 06/5100900
Fax: 06/5100901
We Certify the Accuracy of the Translation
Talal Abu-Ghazaleh

Preliminary Chapter

Definitions

Article (1)

For the purposes of this Agreement, the following words and expressions shall have the meanings assigned thereto hereunder; unless the context indicates otherwise:

1. **The Agreement**: The Unified Agreement for the Investment of Arab Capital in the Arab States concluded between the States members of the League of Arab States parties thereto (amended).

2. **The League**: The League of Arab States.

3. **Arab State**: A State member of the League of Arab States.

4. **State Party**: An Arab State in respect of which the Agreement is effective.

5. **Host State**: The State Party which hosts Arab investments within its geographical territory.

6. **Arab capital**: Funds owned by an Arab investor comprising any material and immaterial rights which have a monetary value;

7. **Investment of Arab capital**: The use of Arab capital in an economic or social field in the territory of a State Party other than the State of which the Arab investor is a national, or its transfer to said State with a view to obtaining a return in accordance with the provisions of this Agreement;

8. **Arab investor**: The natural or juridical person who/which owns Arab capital which it invests in the territory of a State Party of which it is not a national, provided that the Arab investor holds directly at least (51%) of the share capital of the relevant juridical person.

9. **The Council**: The Economic and Social Council of the League of Arab States.

10. **Central Authority**: The authority responsible for enforcing this Agreement in the State Party.

11. **The Court**: The Arab Investment Court.

12. **Revenues**: The outputs of investment and all financial amounts generated by the investment and returns thereof, including; but not limited to; profits, interests, capital gains, royalties, fees and compensations.

13. **Territory**: The territory of the host State of the investment and the territorial sea, the exclusive economic zone and the continental shelf on which it exercises its sovereign rights in accordance with the applicable rules of international law.

Chapter One

General Provisions

Article (2)

The States Parties to this Agreement shall, within the framework of its provisions, allow free transfer of Arab capital between them and promote and facilitate its investment subject to the legislation and regulations concerning regulated activities and environmental protection. They shall undertake to protect investors, investments and their revenues. Arab capital in the State Party shall benefit from fair and equitable treatment at all times and shall not impose any Performance requirements or barriers to entry which could be harmful to investment or have a negative impact on it or its ownership.

Article (3)

1. The provisions of this Agreement shall constitute a minimum standard to be applied in the treatment of any investment subject thereto.

2. Within the limits of such minimum standard, the provisions of the Agreement shall have priority of application in the event they conflict with the laws and regulations of the States Parties.

Article (4)

Conclusions and interpretations derived from the provisions of this Agreement shall be guided by the principles on which it is based and the aims which inspired it, followed by the rules and principles common to the respective legislation of the States members of the League of Arab States and, then, the principles of international trade.

Chapter Two

Treatment of Arab Investment and Investors

Article (5)

1. The Arab investor shall be free to invest within the territory of any State Party in available fields under the laws and regulations of the relevant State Party and within the percentage limits for shared ownership as prescribed in the laws of said State. The investor shall also enjoy the facilities, privileges and guarantees provided for in this Agreement.

2. In the host State, invested Arab capital shall be treated in a manner not less favourable than the capital owned by the citizens of said State or a third State, whichever is more favourable and without discrimination.

3. The Arab investor shall be entitled to opt for any other manner of treatment which is laid down in general provisions in force in the host State under any law, international agreement or other investment agreements. This shall not include any privileged treatment accorded by the State in respect of a specific investment which due to its particular importance to that State.

4. The provisions of this Article shall not apply to the following:

(a) The privileges granted by any contact party to the investors of a third state pursuant to its membership of a free trade area, customs union or common market.

(b) Tax or *zakat* treatment.

(c) Ownership of land and real estate.

Article (6)

1. The Arab investor shall be free to transfer the invested capital and its revenues in the territory of any State Party without delay, and subsequently retransfer the same to any State Party without delay following settlement of his outstanding legal obligations arising from the investment project and owed to the host State; without this being subject to any discriminatory banking, administrative or legal restrictions and without the transfer process incurring any taxes or duties[1]. This shall not apply in respect of banking services.

2. Transfers shall be made freely and without delay in the original investment currency or in a convertible currency recognized by the International Monetary Fund (IMF). The transfer shall be made at the prevailing exchange rate on the date of the transfer in the host state.

Article (7)

1. The Arab investor may, in the course of its investment, avail himself of all means permitted by the nature of investment which do not conflict with the laws and regulations in force in the host State.

2. The investment shall continue to be treated in accordance with the provisions of this Agreement provided that it fulfils the conditions specified therein.

Article (8)

[1] The People's Democratic Republic of Algeria maintains the following sentence: "and without this resulting in any taxes or duties for the transfer operation mentioned in Article 6(1)."

1. In accordance with the provisions of this Agreement, Invested Arab capital shall not be subject to any special or general measures, whether permanent or temporary, irrespective of their legal form, which wholly or partially affect any of the assets, reserves or revenues of the investor and which lead to confiscation, compulsory seizure, expropriation, nationalization, liquidation, dissolution, the extortion or elimination of secrets regarding intellectual property or other material rights, the forcible prevention or delay of debt settlement or any other measures leading to the sequestration, freezing or administration of assets, or any other action which infringes the right of ownership itself or prejudices the intrinsic authority of the owner in terms of his control and possession of the investment, his right to administer it, his acquisition of the revenues therefrom or the fulfilment of his rights and the discharge of his obligations.

2. It shall, however, be permissible to:

(a) Expropriate for public benefit in accordance with the authority vested in the State or its institutions to perform their functions in carrying out public projects, provided that this is done on a non-discriminatory basis, in accordance with general legal provisions governing expropriation andin return for fair compensation equal to the market value of the investment before making the expropriation decision to seize the property or it being made known to the public, whichever comes first. If it is not possible to verify the market value, compensation shall be set in accordance with generally recognised principles for assessment and on the basis of equitable principles that take into consideration, *inter alia*, the investor's capital, depreciation, cost of replacement and other relevant factors. The amount of compensation referred to in Paragraph (2) of this Article must be determined and made immediately due and payable within a maximum period of one year as of the date the expropriation decision becomes final. If there is a delay in payment, interest shall be calculated on the compensation at the market rate, starting from the end of the set time period and up to the payment date, provided that this period does not exceed three further months. The Arab investor whose investments are affected by expropriation shall be entitled to appeal the expropriation procedures and/or the amount of compensation through legal means.

(b) Take precautionary measures at the order of a competent judicial authority and measures to implement judgements rendered by a competent judicial authority.

Article (9)

1. The Arab investor shall be entitled to fair proportionate compensation for damages which it sustains due to any of the following actions by a State Party or any of its public or local authorities or institutions:

(b) Breach of any international obligations or undertakings binding on the host State and arising from this Agreement in favour of the Arab investor, or failing to take the necessary steps to implement the same, whether deliberately or through negligence.

(c) Abstaining from executing an enforceable judicial judgment or arbitration award related directly to the investment.

(d) Causing damage to the Arab investor in any other manner, whether action or omission to act, contrary to the legal provisions in force in the host State.

2. If the Arab investor's investments sustains losses in the territory of the host State as a result of war or a national emergency situation, the host State shall treat the investor in a manner that is not less favourable than that granted to its own investors or to a third party, whichever is more favourable>

3. The amount of compensation shall be fair to the damage sustained by the investor according to the type and amount of damage, and shall be made in a convertible currency in accordance with Paragraph (2) of Article (6).

Article (10)

1. Cash compensation shall be given in cases where the investment cannot be restored to its state prior to the occurrence of the damage.

2. Assessments of cash compensation must be made within six months as of the day on which the damage occurred and must be paid within one year as of the date an agreement is reached as to the amount of compensation or the assessment becomes final, failing which the investor shall be entitled to default interest on the unpaid amount as from the day following the expiry of said period at the prevailing bank interest rate in the host State in accordance with Paragraph (2) of Article (6) of this Agreement.

Article (11)

Without prejudice to the laws and regulations of the host State, the Arab investor, together with the members of his/her family, shall be entitled to unimpeded entry to, residence in, relocation within and departurefrom the host state. Restrictions on this right may be imposed only by judicial order. Employees in the field of investment and their families shall enjoy the available facilitations relative to entry, residence and departure.

Article (12)

The host state shall assist the Arab investor to secure what his/her investments need of Arab labour and of Arab and foreign experts in accordance with the laws in force in this regard. Where the required professional skills are available, priority in filling the relevant vacancies shall be given to nationals of the

Translation Distribution Tel: 06/5100000 Fax: 06/5100001 Talal Abu-Ghazaleh We Care

host State. The host State shall exert its utmost efforts to ensure its legislations do not present a hindrance to the development and modernisation of investments therein.

Article (13)

1. In the various aspects of his/her activity, the Arab investor must, as far as possible, coordinate with the host State and its various institutions and authorities and must observe its laws and regulations.

2. The Arab investor shall bear liability for any breach of the obligations set forth in the preceding paragraph in accordance with the law in force in the host State or the State in which the breach occurs.

Chapter Three

Favourable Treatment

Article (14)

The host Party may accord any additional privileges to the Arab investor in excess of the minimum provided for in this Agreement.

Chapter Four

Monitoring the Implementation of the Agreement

Article (15)

The Council shall oversee the implementation of the provisions of this Agreement. To this end, it may:

1. Issue, amend and abolish the rules and measures required to monitor the implementation of the provisions of the Agreement.

2. Cooperate with the State Parties to adapt the rules, provisions and procedures relating to investment in states Parties to assist in the implementation of the provisions of the agreement and achievement of its purposes.

4. Collect and coordinate the reports, information, data, legislation, rules and statistics relating to investment, fields of investment, sectors open to investment and the requirements thereof in the States Parties, having first obtained the same from the competent authorities and placed them at the disposal of the owners of Arab capital with a view to encouraging and assisting them to invest in Arab projects.

5. Assist in the establishment of organizations and institutions which will facilitate or promote the achievement of, or supplement, the objectives of the Agreement, including advisory and executive bodies and organizations and systems to raise financial and human resources and direct them to investment in the Arab States in a parallel manner.

Tel: 06/5100000
Fax: 06/5100001
We Certify the Accuracy of the Translation

Article (16)

1. The Council may, at the request of any State Party, agree to suspend enforcement in that State of any of the provisions of the Agreement and may impose limits of time, place or subject-matter accordingly. The competent authorities within the State must be guided by the observations and recommendations of the Council in order to ensure a return to compliance with the Agreement.

2. The provision of Paragraph (1) of this Article shall not include to privileges and guarantees previously accorded to any Arab investor in the scope of this Agreement.

Article (17)

The Council may set up committees from amongst its members or their representatives and delegate to them any authorities as it deems fit. It may likewise set up:

1. Technical committees representing the interests of investors, host States and the remaining elements of the investment, for the purpose of considering such matters as may be assigned to them;

2. A technical committee to interpret the provisions of this Agreement.

Chapter Five

Investment Guarantees

Article (18)

The Arab investor may insure his/her investment with the Arab Investment and Export Credit Guarantee Corporation or any insurance body deemed fit thereby.

Article (19)

The General Secretariat of the League of Arab States may reach an agreement with the Arab Investment and Export Credit Guarantee Corporation regarding matters within its jurisdiction for the performance of any of the tasks stipulated in Paragraphs (3) and (4) of Article (15).

Article (20)

Talal Abu-Ghazaleh Translation, Distribution & Publishing
We Certify the Accuracy of the Text

Where a State Party or Arab authority pays a sum for damages sustained by an Arab investor as a result of a guarantee which it accorded to said investor either unilaterally or jointly with the Arab Investment and Export Credit Guarantee Corporation or any other organization or as a result of any insurance arrangements, the payer shall be subrogated for the investor before the host State within the limits of the payment made thereby, provided that the statutory rights of the investor before said State are not thereby exceeded. The rights of the investor before said State shall continue to apply to sums in excess of those paid thereto.

Chapter Six

Dispute Settlement

Article (21)

The Arab investor may resort to courts in the host State in accordance to the rules of jurisdiction within such State in the case of matters which fall within the jurisdiction of the Court. However, where the Arab investor initiates legal action before one authority, said investor may not initiate legal action before the other.

Article (22)

Unless otherwise agreed upon by the parties to the dispute, disputes arising between the parties to the investment concerning the application of this agreement shall be settled through the Court in accordance with its Statute, which describes its composition, mandate and procedures.

Article (23)

If it is not possible to settle the dispute through the means agreed upon by the parties to the investment, the matter shall be referred to the Arab Investment Court.

Article (24)

Unless otherwise agreed upon between the parties to the dispute, mediation, conciliation and arbitration may be applied in accordance with the rules and procedures set forth in the Annex to the Agreement, which shall be deemed an integral part of this Agreement.

Article (25)

If it is stated in an Arab-international agreement establishing an Arab investment or in any agreement regarding investment within the scope of the Arab League or between its members that an issue or a dispute shall be referred to international arbitration or to international courts, the parties involved may agree to deem said issue or dispute falling within the jurisdiction of the Court.

Chapter Seven

Final Provisions

Article (26)

1. Within a maximum period of one year of the date on which the Agreement enters into force, each State Party shall assign one central authority within the State the responsibility for facilitating the implementation of the provisions of the Agreement in its territory during the different phases of the investment and shall inform the General Secretariat of the League of Arab States accordingly.

2. The central authority may communicate directly with investors and other authorities regarding all matters within its jurisdiction.

Article (27)

1. In the event of a currency conversion is required in implementation of the provisions of the Agreement; the conversion shall be made in the currency of the investment or any other convertible currency at the prevailing exchange rate in the State where the conversion is made, in accordance with the provisions of Article (6).

2. The conversion shall be made without delay within the period normally required to complete banking procedures. Where a conversion is delayed for more than three months after the submission date of a request which satisfies the statutory requirements, the investor shall be entitled to receive interest from the host State on the unconverted money as from the expiry date of said period at the prevailing bank interest rate in the host State.

Article (28)

Papers, documents and certificates issued by the competent authorities in any State Party or by the Council, within ist jurisdictions, shall serve as a means of evidence for invoking the rights and establishing the obligations arising from the Agreement. The same shall also establish the civil status, legal status and qualifications of those employed in a project; without being subject to the authentication procedures for foreign documents in the States Parties.

Talal Abu-Ghazaleh Translation ... We Certify the Accuracy of the Translation
Tel: 06/5100900
Fax: 06/5100901

Article (29)

1. The State Parties to the Unified Agreement for the Investment of Arab Capital in the Arab States shall ratify this amended Agreement in accordance with their internal regulations and shall deposit instruments of ratification with the General Secretariat of the League of Arab State.

2. The Arab States that are not Parties to the Unified Agreement for the Investment of Arab Capital in the Arab States may accede to this amended Agreement, by submitting the instrument of accession to the General Secretariat of the League of Arab States.

3. The General Secretariat of the Arab League shall be responsible for notifying member States that instruments of ratification have been submitted.

Article (30)

This amended Agreement shall enter into force within three months after the submission of the instruments of ratification by five member States to the Unified Agreement for the Investment of Arab Capital in the Arab States. It shall apply to the Arab States which have ratified or acceded to the amended Agreement one month after the date of the submission of the instruments of ratification or accession to the General Secretariat of the League of Arab States.

Article (31)

States which are Parties to the amended Agreement may only withdraw therefrom five years after its entry into force in their respect. Withdrawal shall be by virtue of a written notice addressed to the Secretary General of the League of Arab States, and shall only enter into effect one year after the date on which the Secretary General receives said notice.

Article (32)

The withdrawal of any State Party to the amended Agreement or suspension of any provisions of the Agreement pursuant to article (16) shall not affect the rights and obligations arising from investment and vested in accordance with the provisions of the Agreement.

Article (33)

Tel: 0651 00000
Fax: 0651 00000
We Certify the Accuracy of the Translation

Amendments to this Agreement shall be made with the consent of two thirds of the States Parties and shall enter into force with respect to the ratifying States three months after instruments ratifying the amendments have been deposited by at least five States.

ANNEX

Mediation, Conciliation and Arbitration

Article (1)

Mediation

1. If both parties agree to settle a dispute through mediation, a mediator shall be chosen by the parties to the dispute and they shall inform the General Secretariat of the Arab League accordingly. The General Secretariat is responsible for following up on the mediation procedures.

2. The parties' agreement shall include a description of the dispute, the demands of the parties, the name of the mediator and the fees thereto. The General Secretariat shall communicate to the mediator a copy of said agreement.

3. The mediator's task shall be restricted to reconciling viewpoints. He/she shall issue his/her report within one month as of the date he/she is notified of his/her mission by the General Secretariat of the League of Arab States.

4. The remaining procedures of conciliation shall apply to mediation.

Article (2)

Conciliation

1. Where two parties to a dispute agree to conciliation, the agreement must include a description of the dispute, the demands of the parties thereto, the name of the conciliator they have selected and the fees allocated thereto. The parties to the dispute may ask the Secretary General of the League of Arab States to select a person to assume the task of conciliation between them. The General Secretariat of the League shall provide the conciliator with a copy of the conciliation agreement and ask him/her directly to commence his/her task.

2. The task of the conciliator shall be restricted to achieving a rapprochement between the different points of view, and shall be entitled to put forward proposals ensuring a solution satisfactory to the parties concerned, who must furnish the conciliator with the necessary information and documents to assist him/her in carrying out his/her task. Within three months of being informed of the conciliation task, the conciliator must submit a report to the Council summarizing the dispute, his/her proposals for its settlement and any solutions which have been accepted by the parties concerned. The report must

Tel: 06/5100900
Fax: 06/5100901

be communicated within two weeks of its submission to the parties, each of whom shall have the right to express their opinion thereon within two weeks of the date of receipt.

3. The report of the conciliator shall not have any probative force in any court before which the dispute may be brought.

Article (3)

Arbitration

1. Where the two parties fail to agree to resort to conciliation, the conciliator proves unable to issue his/her report within the specified period, or the parties do not agree to accept the solutions proposed in said report, the parties may agree to resort to arbitration.

2. Arbitration procedures shall commence by means of a notice sent by the party seeking arbitration to the other party to the dispute. The notice shall set out the nature of the dispute, the decision sought in the dispute and the name of the arbitrator appointed by said party. Within 30 days of receiving said notice, the other party must inform the party seeking arbitration of the name of the arbitrator appointed thereby. Within 30 days of the appointment of the second arbitrator, the two arbitrators shall select a casting arbitrator to serve as the chairperson of the arbitration panel, who shall have a casting vote in the event of opinions being equal.

3. Where the other party fails to appoint an arbitrator or where the two arbitrators fail to agree on the appointment of the casting arbitrator within the time limits specified therefor, the arbitration panel shall consist of one arbitrator or an odd number of arbitrators, one of whom shall have a casting vote. Either party may ask the Secretary General of the League of Arab States to appoint the arbitrators.

4. Parties to the dispute may not change the arbitrator appointed thereby once consideration of the case has begun unless an arbitrator resigns or dies or is unable to work, in which case a substitute shall be appointed in the same manner by which the original arbitrator was appointed. The successor shall have all the authority and undertake all the duties of the original arbitrator.

5. The arbitration panel shall hold its first meeting at the time and place specified by the casting arbitrator. Thereafter, the panel shall determine the time and place of its meetings.

6. The arbitration panel shall rule on all matters related to its jurisdiction and shall determine relevant procedures.

7. The arbitration panel shall provide all parties with a fair opportunity to submit their written and oral statements and shall pass its awards by a majority of votes, stating the grounds for each award. Awards must be signed by at least the majority of the members of the panel and each party shall receive a signed copy thereof.

8. Awards of the arbitration panel rendered in accordance with the provisions of this article shall be final and binding. Both parties must comply with and implement the award as soon as it is rendered; unless the panel specifies a period to implement the same or any part thereof. Arbitration awards shall not be appealable.

9. Awards of the arbitration panel must be rendered within a period not exceeding six months from the date on which the panel first convenes. The Secretary General of the League of Arab States may, upon a substantiated request by the panel, extend said period once only for no more than six months if deemed necessary thereby.

10. The Secretary General of the League of Arab States shall determine the fees of the arbitrators and the remuneration of other persons assigned for activities and procedures related to arbitration. Each party shall be responsible for its own arbitration expenses, and the arbitration panel shall determine which party is to bear the costs of the arbitration process itself or the proportion of the arbitration costs to be shared between both parties, in addition to payment procedures and method.

11. The arbitration award shall be enforced in accordance with Article (37) of the Riyadh Agreement on Judicial Cooperation with respect to States Parties thereto.

12. Where the award of the arbitration panel is not implemented within three months of the date of its issuance, the matter shall be brought before the Arab Investment Court for it to rule on such measures for its implementation as it deems appropriate.

Article (4)

General Provisions

1. Recourse to this Annex shall be based on:

(a) The inclusion of a provision in the contracts made between the parties to the investment with the possibility of choosing the following model: "all disputes arising from this contract, its application or in connection therewith, shall be settled in accordance with the Annex to the Unified Agreement for the Investment of Arab Capital in the Arab States (amended) on mediation, conciliation and arbitration".

(b) An agreement subsequent to the dispute.

2. The rules for conciliation and arbitration of the United Nations Commission on International Trade Law (UNCITRAL) shall apply to any matter not provided for in this Annex..

3. The General Secretariat of the League of Arab States (Legal Affairs Section) shall monitor the procedures for the performance of the provisions of this Annex under the supervision of the Economic and Social Council. The League of Arab States shall be deemed the appointing authority referred to in the UNCITRAL rules.

The amended Arab League Investment Agreement:
Key Improvements and Ratification Process

Regional Conference

9-10 December 2014, LAS Headquarters, Cairo, Egypt

Comparative table between the provisions of the 1980 Arab League Investment Agreement and of the 2013 Amendment

Protection	1980 LAS Investment Agreement	2013 Amendment
Fair and Equitable Treatment	*No provisions*	*Novel:* Protection of Arab capital at all times *(art. 2)*
Free Transfer	Capital and revenues may be made following a period determined by the maturity of the investment, after fulfillment of outstanding obligations.	Transfers of capital and revenues may be made freely and *immediately*, after fulfillment of *legal* obligations arising from the investment project *(art. 2 and 6)*
	No convertibility rule	Currency that can be *reconverted* and recognized by the IMF *(art. 6)*
	The State could restrict the free transfer in order to prevent the outflow abroad of assets' citizens	*Deletion of this restriction*
Compensation in case of Expropriation	*No provision* on the calculation method for the compensation	Equal to the *market value* of the investment Immediately liable and payable within one year Interests apply in case of delay *(art. 8.2)*
	Right to challenge the legitimacy of the expropriation or the compensation before domestic courts	*Right to appeal,* by legal means, against the expropriation or the compensation *(art. 8.2)*

Minimum standard of Protection	The standards of protection set by the Agreement constitute a *minimum standard* to be applied in the treatment of any investment *(art. 3)* To grant additional privileges, the State had to consider, *inter alia,* the importance of the investment and the Arab participation and the sector	*Unchanged* The host State may grant any other privileges to the Arab investor, *without having to take into account any directives* set by the Agreement *(art. 14)*
Treatment	**1980 LAS INVESTMENT AGREEMENT**	**2013 AMENDMENT**
National Treatment (NT) and **Most-Favoured-Nation Treatment (MFN Treatment)**	Arab capital shall be treated *in the same manner* as capital owned by the citizen of the host State, and without discrimination	Arab capital shall be treated in a manner *no less favourable* than that owned by the *citizen of the host State,* and without discrimination *(art. 5.2)*
	No provisions on MFNT	Arab capital shall be treated in a manner *no less favourable* than that owned by the *citizen of a third State,* and without discrimination *(art. 5.2)*
	The investor is entitled to opt for a treatment laid down in general provisions under the law, an international agreement	In addition, the investor is entitled to opt for a treatment laid down in *other investment agreements (art. 5.3)*
	General Exception to the NT: - Any privilege granted by the State in relation with a specific investment project of particular importance	Additional exceptions to both NT and MFNT: - Privileges granted in the framework of a membership of a free trade area, custom union, or common market - Tax or *zakat* treatment; - Ownership of land or immovable property *(art. 5.4)*
Prohibition of performance requirements	*No provisions*	States should not impose performance requirements or barriers to entry that could be harmful to investment or have a negative effect on it or on its ownership *(art. 2)*

Facilitation	1980 LAS Investment Agreement	2013 Amendment
Entry, residence and departure of the investor, its family and employees	Restrictions on these rights may be imposed only *by judicial order*	In addition, these facilitations apply provided that they are *not incompatible* with the laws and regulations of the host State *(art. 11)*
Right to employ professionally skilled labour	Priority rule for nationals from the host State followed by Arab nationals	Priority rule maintained for nationals *from the host State only (art. 12)*
	No provisions on State policy regarding labour restrictions and investment development	Obligation for the State to ensure its laws do not hinder investment development *(art. 12)*
The Economic and Social Council and the Technical Committees	- Supervising implementation - Information (on regulations and economic aspects of investment sectors) - Promotion - Interpretation by the Council	- Implementation: Cooperate with State parties *to adapt their rules and procedures* to the provisions of the amended ALIA in order to ensure its implementation *(art. 15.2)* - Interpretation by a Technical Committee created from amongst the Council's members and representatives *(art. 17.2)*
Guarantees	**1980 LAS Investment Agreement**	**2013 Amendment**
Investment insurance	The Inter Arab Investment Guarantee Corporation shall provide insurance for the funds invested according to the terms and conditions of the Agreement establishing the Inter Arab Investment Guarantee Corporation	The Arab investor shall insure his investment at the Arab Investment and Export Credit Guarantee Corporation *or any insurance body that is deemed suitable (art. 18)*
Dispute Settlement	**1980 LAS Investment Agreement**	**2013 Amendment**
Default Jurisdiction	Jurisdiction granted to the Arab Investment Court only, unless otherwise agreed	Jurisdiction granted to the Arab Investment Court *and to States courts* unless otherwise agreed Once a dispute is submitted to a fora, it may not be submitted to another ("fork in the road" rule)

		(art. 3 Annex)
Alternative dispute mechanisms	Conciliation, arbitration *No reference* to arbitration and conciliation rules	Inclusion of *mediation* Inclusion of *model clause* on alternative dispute settlement mechanism *Reference to the UNCITRAL Rules, unless otherwise agreed* *(Annex; art. 1. 4 (mediation); art. 4 (conciliation and arbitration))*
Enforcement of arbitral awards	*No provisions*	Enforcement of arbitral awards in accordance with *article 37 of the Riyadh Agreement on Judicial Cooperation* *(art. 3.11 of the Annex)*